

**قانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٥  
بالتصديق على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي  
للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد**

**نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.**

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ بالتصديق على الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

وعلى القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ بالتصديق على تعديل الفقرة الأولى من المادة الثامنة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي،

وعلى اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، التي وقعتها مملكة البحرين في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤م،  
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

**المادة الأولى**

صودق على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، التي وقعتها مملكة البحرين في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤م، والمرافقة لهذا القانون.

**المادة الثانية**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**ملك مملكة البحرين**

**حمد بن عيسى آل خليفة**

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١ رجب ١٤٤٧هـ

الموافق: ٢١ ديسمبر ٢٠٢٥م



OIC/CLE-1/2023/MIN/FINAL CONVENTION

**اتفاقية مكة المكرمة  
للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي  
للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد**



صورة طبق الأصل

## الضهرس

2	الديباجة
3	الفصل الأول
3	أحكام عامة
3	المادة 1- التعريفات
5	المادة 2- الأهداف
5	المادة 3- نطاق التطبيق
6	المادة 4- سون السيادة
6	الفصل الثاني
6	مجالات التعاون
6	المادة 5- التعاون في مجال إنفاذ القانون
7	المادة 6- المساعدة التقنية والتدريب
7	المادة 7- الانضمام لشبكة تبادل المعلومات العالمية
8	الفصل الثالث
8	مليات تبادل المعلومات والتحريات
8	المادة 8- القواعد والأسس
8	المادة 9- آلية تقديم الطلبات
9	المادة 10- الاستجابة للطلبات
9	المادة 11- رفض الطلبات
10	المادة 12- المشاركة التلقائية للمعلومات والتحريات
10	المادة 13- الشروط والضمانات
10	المادة 14- حماية البيانات
11	الفصل الرابع
11	آليات التنفيذ
11	المادة 15- تنفيذ الاتفاقية
11	المادة 16- مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية
12	المادة 17- الأمانة العامة
13	الفصل الخامس
13	أحكام ختامية
13	المادة 18- تسوية النزاعات
13	المادة 19- التوقيع والتصديق والقبول والإقرار والانضمام
13	المادة 20- الفضا
14	المادة 21- التعديل
14	المادة 22- الانسحاب
15	المادة 23- الإيداع

### الديباجة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية،  
 إذ تُسلم بأن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بجميع أشكاله من المبادئ الراسخة في الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية،  
 وإذا تسترشد بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، لا سيما الفقرة (18) من المادة (الأولى) منه التي تنص على "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وغسيل الأموال والاتجار بالبشر"،  
 وإذا تؤكد مجدداً على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشير إلى أحكامها ذات الصلة والقرارات الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف فيها، التي شجعت الدول الأطراف على تعزيز قنوات التواصل غير الرسمية فيما بينها، لا سيما قبل تقديم طلبات رسمية للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة،  
 وإذا تُعبر عن مساندتها للتعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية، الأمر الذي له أن يلبي الحاجات الفعلية للدول للتصدي للجرائم التي تتأثر إيجاباً وسلباً بمدى فعالية التعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية وآليات ذلك في مجابهة الأنشطة الإجرامية والقائمين عليها،  
 واقتناعاً منها بأن التعاون الدولي في مكافحة الفساد أصبح ضرورة حتمية يفرضها الواقع الحالي ويستلزمها تزايد أنشطته الإجرامية بين مختلف دول العالم،  
 وإذا عَقدت العزم على تعزيز التعاون من خلال تبادل المعلومات والتحريات، والوسائل المتاحة للاستخدام في مرحلة الاستدلال (التحقيقات الأولية) في قضايا الفساد، والممارسات الجيدة والدروس المستفادة،  
 وإذا تَقَلَّها آثار التطورات المتسارعة للتقنيات والوسائل التي يستخدمها مرتكبو جرائم الفساد، بما يشمل الجرائم العابرة للحدود، التي تمكنهم من الإفلات من يد العدالة وإخفاء العائدات الإجرامية،  
 وإذا تَقَرَّ بأن معظم القنوات القائمة لتبادل المعلومات والتحريات فعالة بشأن مسائل محددة أو في بعض المناطق فقط، وذلك بسبب أن هناك بعض القيود القانونية والتقنية والجغرافية القائمة، علاوة على أن هناك العديد من الدول تواجه تحديات ذات صلة بالقدرات، من بينها نقص الموارد البشرية والمالية والتقنية، فضلاً عن العقبات الخارجية التي تعترض سبل التنمية الاقتصادية،



وإذ تُعرب عن تطلعها لتوفير عدة قنوات للتواصل من أجل التعاون في إطار منظمة التعاون الإسلامي، بما يضمن الاستجابة السريعة لطلبات تبادل المعلومات والتحريرات بين سلطات إنفاذ القانون في الدول الأطراف،

وإذ تُدرك أن اتخاذ الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية يفيد التعاون الدولي لأغراض العدالة الجنائية، وتترك أيضاً أهمية إيلاء الاهتمام المناسب لحماية ومراعاة الأصول القانونية الواجبة للأفراد أو الكيانات المعنية،

اتفقت على ما يلي:

## الفصل الأول أحكام عامة

### المادة 1 التعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية يُقصد بكل من الكلمات والعبارات الآتية حيثما وردت في هذه الاتفاقية المعنى المبين قرين كل منها:

1	المنظمة	منظمة التعاون الإسلامي.
2	الاتفاقية	اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال إنفاذ قوانين مكافحة الفساد.
3	الدولة العضو أو الدول الأعضاء	الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
4	الأمين العام	الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.
5	الأمانة العامة	الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.
6	الدولة الطرف أو الدول الأطراف	كل دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي صادقت على هذه الاتفاقية أو انضمت إليها وأودعت وثائق التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام وفقاً لهذه الاتفاقية.
7	الطلب أو الطلبات	طلب أو طلبات تبادل المعلومات والتحريرات ذات الصلة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.
8	المؤتمر	مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.
9	سلطة أو سلطات إنفاذ القانون	هيئات وأجهزة وسلطات الدول الأطراف التي تم تسميتها المعنية بإرسال

		الطلبات وتلقيها ومعالجتها بموجب هذه الاتفاقية.
10	العائدات الإجرامية	أي ممتلكات ماثية أو متحصل عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب إحدى جرائم الفساد المشمولة بهذه الاتفاقية.
11	الموظف العمومي الأجنبي	أي شخص سواء أكان معيّنًا أم منتخبًا، وأي شخص يمارس وظيفة عمومية لصالح بلد أجنبي، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية.
12	الموظف العمومي	"1" أي شخص يشغل منصبًا تشريعيًا، أو تنفيذيًا، أو إداريًا، أو قضائيًا، لدى دولة طرف، سواء أكان معيّنًا أم منتخبًا، دائمًا أم مؤقتًا، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص؛ "2" أي شخص آخر يؤدي وظيفة عمومية، بما في ذلك لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية، أو يقدم خدمة عمومية، حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف، وحسب ما هو مطبق في المجال القانوني ذي الصلة لدى تلك الدولة الطرف؛ "3" أي شخص آخر معرف بأنه "موظف عمومي" في القانون الداخلي للدولة الطرف؛ بيد أنه لأغراض بعض التدابير المعينة الواردة في هذه الاتفاقية، يجوز أن يقصد بتعبير "موظف عمومي" أي شخص يؤدي وظيفة عمومية أو يقدم خدمة عمومية حسب التعريف الوارد في القانون الداخلي للدولة الطرف، وحسب ما هو مطبق في المجال المعني من قانون تلك الدولة الطرف.
13	موظف مؤسسة دولية عمومية	مستخدم مدني دولي أو أي شخص تأسس له مؤسسة من هذا القبيل بأن يتصرف نيابة عنها.
14	الممتلكات	الموجودات بكل أنواعها، سواء أكانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، ملموسة أم غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود حق فيها.

## المادة 2

### الأهداف

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

1. تعزيز تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات إنفاذ القانون على نحو يتسم بالكفاءة والسرعة؛ بغرض تيسير منع الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية وكشفها، والتحقيق فيها، وملاحقة مرتكبيها؛ بما يسهم في استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها.
2. تعزيز تبادل المساعدة التقنية والتدريب وتبادل الخبرات بين الدول الأطراف؛ بغرض تحسين فاعلية تبادلها للمعلومات والتحريات بشأن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

## المادة 3

### نطاق التطبيق

تطبق هذه الاتفاقية وفقاً لأحكامها في شأن تبادل المعلومات والتحريات وتقديم المساعدة التقنية بين الدول الأطراف، على جرائم الفساد الآتية:

1. رشو الموظفين العموميين الوطنيين.
2. رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.
3. اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.
4. المتاجرة بالنفوذ.
5. إساءة استغلال الوظائف.
6. الإثراء غير المشروع.
7. الرشوة في القطاع الخاص.
8. اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
9. غسل عائدات الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.
10. إخفاء عائدات الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.
11. إعاقة سير العدالة فيما يتعلق بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.
12. المشاركة أو الشروع في ارتكاب أي من الجرائم الواردة في هذه المادة، سواء كان ذلك على نحو فاعل أو داعم.

## المادة 4

## صون السيادة

1. تؤدي الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو يتسق مع مبدأ تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها، ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف الأخرى.
2. لا تتيح هذه الاتفاقية لدولة طرف أن تقوم في إقليم دولة طرف أخرى بممارسة الولاية القضائية أو أداء الوظائف التي يناط أداؤها حصراً بسلطات تلك الدولة الأخرى بمقتضى قانونها الداخلي.

## الفصل الثاني

## مجالات التعاون

## المادة 5

## التعاون في مجال إنفاذ القانون

- تتعاون الدول الأطراف تعاوناً وثيقاً فيما بينها، وفقاً لهذه الاتفاقية بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية لنظامها القانوني، لتبادل المعلومات والتحريات في الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، على سبيل المثال لا الحصر، في المجالات الآتية:
1. هوية الأشخاص المشتبه في ضلوعهم بأي من تلك الجرائم وأماكن تواجدهم وأنشطتهم، أو أماكن الأشخاص المعنيين الآخرين.
  2. حركة العائدات الإجرامية أو الممتلكات المتأتية من ارتكاب تلك الجرائم.
  3. حركة الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى المستخدمة أو المراد استخدامها في ارتكاب تلك الجرائم.
  4. أحدث الوسائل والطرائق التي تستخدم في ارتكاب تلك الجرائم، بما في ذلك استخدام هويات زائفة أو وثائق مزورة أو محورة أو زائفة أو غيرها من وسائل إخفاء الأنشطة.
  5. الكشف المبكر عن تلك الجرائم من خلال تبادل المعلومات التي يمكن أن تسهم في استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها.
  6. تحديد المستفيد الحقيقي من المنقولات والأصول والكيانات التجارية ذات الصلة بتلك الجرائم.
  7. التحقق من صحة الوثائق الرسمية.



8. تقديم المعلومات المتعلقة بمتطلبات المساعدة القانونية المتبادلة والشروط اللازمة لقبول الطلبات، ويشمل ذلك مراجعة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية من قبل الدولة مثلية الطلب، وإدعاء الملحوظات حيالها، وتعديلها إذا تطلب الأمر، قبل تقديمها بشكل رسمي.

#### المادة 6

##### المساعدة التقنية والتدريب

1. تتنظر الدول الأطراف في تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة التقنية فيما بينها، حسب قدراتها، فيما يتعلق بخططها وبرامجها ذات الصلة بمكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، والتدريب والمساعدة في المجالات المشار إليها في هذه المادة، بما يشمل تبادل الخبرات والمعرفة المتخصصة في هذا الشأن.

2. تتعاون الدول الأطراف فيما بينها لوضع برامج تدريب خاصة لموظفيها وتعزيزها، لتشمل مجالات عدة متعلقة بمكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية، من بينها ما يلي:

- أ. أحدث الوسائل والأدوات المستخدمة لمنع الجرائم المشمولة وفقاً لهذه الاتفاقية وكشفها، والتحقيق فيها، وملاحقة مرتكبيها، وتعبع العائدات الإجرامية المتأتية منها.
- ب. أحدث الأساليب والاتجاهات المستخدمة لارتكاب الجرائم المشمولة وفقاً لهذه الاتفاقية، بما في ذلك استخدام هويات زائفة أو وثائق مزورة أو محورة أو زائفة أو غيرها من وسائل إخفاء الأنشطة.

ج. الأساليب المستحدثة لغسل عائدات الجرائم المشمولة وفقاً لهذه الاتفاقية.

د. متطلبات المساعدة القانونية المتبادلة ذات الصلة بالجرائم المشمولة وفقاً لهذه الاتفاقية.

3. لا يخل التعاون إزاء تقديم المساعدة التقنية بأي من أشكال وقنوات التعاون الأخرى في أي من المجالات المذكورة آنفاً، وذلك على النحو الذي تراه الدول الأطراف مناسباً.

#### المادة 7

##### الانضمام لشبكة تبادل المعلومات العالمية

سوف تتنظر الدول الأطراف في الانضمام إلى الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

### الفصل الثالث

#### طلبات تبادل المعلومات والتحريرات

##### المادة 8

###### القواعد والاسس

1. على سلطات إنفاذ القانون مقدمة الطلبات \_ وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني \_ تدعيم طلباتها بالمسببات، وأغراض الاستخدام لتلك المعلومات والتحريرات، وكافة التفاصيل اللازمة، بما يتيح لسلطات إنفاذ القانون متلقيّة الطلبات معالجتها بشكل مناسب وسريع.
2. تتنظر كل دولة طرف \_ وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني \_ في اتخاذ التدابير اللازمة لمنح سلطات إنفاذ القانون لديها الصلاحيات اللازمة لتقديم المعلومات والتحريرات إلى سلطات إنفاذ القانون في دولة طرف أخرى بناءً على طلبها، لغرض تعزيز التعاون ومنع الجرائم المشمولة وفقاً لهذه الاتفاقية وكشفها، والتحقيق فيها، وملاحقة مرتكبيها، وتعبث العائدات الإجرامية المتأتية منها وتيسير استردادها.
3. تتخذ كل دولة طرف \_ وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني \_ التدابير اللازمة لعدم إخضاع مشاركة المعلومات والتحريرات لدولة طرف أخرى بموجب هذه الاتفاقية لوجود اتفاق ثنائي إضافي أو صك من أجل التعاون القضائي لهذا الغرض.
4. تُنفذ الطلبات وفقاً للقانون الداخلي للدولة الطرف متلقيّة الطلبات، كما يمكن تنفيذها وفقاً لإجراءات معينة تتفق عليها الدول الأطراف مقدمة ومتلقيّة الطلبات متى ما أمكن ذلك.
5. تُقدم الطلبات وفقاً لهذه الاتفاقية باللغة أو اللغات التي تحددها الدول الأطراف وفقاً للفقرة (3) من المادة (15) من هذه الاتفاقية.

##### المادة 9

###### آلية تقديم الطلبات

1. تشجع سلطات إنفاذ القانون على تقديم الطلبات فيما بينها بشكل مباشر، وتتحمّل سلطة إنفاذ القانون في الدولة الطرف متلقيّة الطلب التكاليف المادية العادية لتنفيذ الطلب ما لم تتفق الدولتان مقدمة ومتلقيّة الطلب على غير ذلك. وإذا كانت تلبية الطلب تستلزم أو تستلزم نفقات ضخمة أو غير عادية، وجب على الدولتين أن تتشاورا لتحديد الشروط والأحكام التي سينفذ الطلب بمقتضاها، وكذلك كيفية تحمل تلك التكاليف.

2. يقرر المؤتمر إنشاء منصة إلكترونية مؤمنة لتسهيل التواصل وتبادل المعلومات والتحريات بين سلطات إنفاذ القانون في الدول الأطراف، ويحدد متطلباتها وآليات عملها.

#### المادة 10

##### الاستجابة للطلبات

1. تعمل سلطات إنفاذ القانون متلقيّة الطلبات على بذل العناية اللازمة لمعالجتها خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثين يوم عمل من تاريخ تلقيها للطلب.
2. يجوز لسلطات إنفاذ القانون متلقيّة الطلبات - وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني - أن تطلب معلومات إضافية عندما يتبين لها أنها ضرورية لتنفيذ الطلب أو يمكن أن تسهل عليها ذلك.
3. في حال عدم تمكن سلطات إنفاذ القانون متلقيّة الطلبات من الاستجابة لها وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة، يتعين عليها إبلاغ سلطة إنفاذ القانون مقدّمة الطلب بالأسباب التي تحول دون ذلك، والمدة الزمنية اللازمة لتنفيذه.

#### المادة 11

##### رفض الطلبات

1. يجوز لسلطات إنفاذ القانون متلقيّة الطلبات الامتناع عن الاستجابة لها، في الحالات الآتية:
  - أ. إذا رأت أن تنفيذ الطلب قد يمس سيادة الدولة، أو أمنها القومي، أو نظامها القانوني، أو مصالحها الوطنية.
  - ب. إذا رأت أن المعلومات والتحريات المطلوبة غير متناسبة، أو غير ذات صلة بالأغراض التي تم تقديم الطلب من أجلها.
  - ج. إذا رأت أن مشاركة المعلومات والتحريات قد يؤثر سلباً على نتيجة التحقيقات الجارية أو الملاحقات، والإجراءات القضائية لديها.
  - د. إذا كان هناك أسباباً وجيهة بالاعتقاد أن الطلب قدّم لغرض ملاحقة أو معاقبة شخص بسبب جنسه أو عرقه أو ديانته أو جنسيته أو أصله الإثني أو آرائه السياسية.
2. يتعين على سلطات إنفاذ القانون متلقيّة الطلبات إبداء أسباب أي رفض للطلبات بمقتضى الفقرة (1) من هذه المادة.
3. لا يجوز لسلطات إنفاذ القانون متلقيّة الطلبات أن ترفض الاستجابة لها لمجرد أنها متصلة بأمور مالية.

## المادة 12

## المشاركة التلقائية للمعلومات والتحريات

يجوز للدول الأطراف \_ وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني \_ اتخاذ التدابير اللازمة للسماح لسلطات إنفاذ القانون لديها بمشاركة المعلومات والتحريات مع سلطات إنفاذ القانون في الدول الأطراف الأخرى دون أي طلب مسبق، إذا كانت هناك أسباب تحمل على الاعتقاد أن من شأن ذلك المساهمة في منع الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية وكشفها، والتحقيق فيها، وملاحقة مرتكبيها، وتغيب العائدات الإجرامية المتأتية منها واستردادها وإعادتها.

## المادة 13

## الشروط والضمانات

1. تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لضمان التزام سلطات إنفاذ القانون لديها والأشخاص الذين يتصرفون نيابة عنها بالأحكام المتعلقة بالسرية والخصوصية فيما يتعلق بالمعلومات والتحريات المطلوبة أو المقدمة، وكذلك عملية وسياق تبادلها.
2. لا يجوز لسلطات إنفاذ القانون \_ وفقاً لهذه الاتفاقية \_ استخدام المعلومات أو التحريات أو الوثائق المتبادلة بينهم في غير ما طلبت من أجله، ويشمل ذلك تحويلها، أو نقلها، أو نشرها، دون موافقة مسبقة مكتوبة من سلطة إنفاذ القانون التي قدمت تلك المعلومات أو التحريات أو الوثائق.
3. لا يجوز لسلطات إنفاذ القانون متلقي المعلومات والتحريات استخدامها في الإجراءات القضائية لأغراض غير تلك المذكورة في الطلب.

## المادة 14

## حماية البيانات

- دون المساس بالتعهدات والالتزامات الخاصة بالدول الأطراف التي تم التعهد بها بمقتضى القواعد الدولية السارية بشأن حماية البيانات:
1. تخضع المعلومات والتحريات المتبادلة بموجب هذه الاتفاقية للأحكام الوطنية لحماية البيانات في الدولة الطرف متلقي الطلب، وتلتزم سلطات إنفاذ القانون متلقي المعلومات والتحريات بالآتي:
 

أ- عدم مشاركة المعلومات والتحريات مع طرف ثالث دون موافقة مسبقة مكتوبة من سلطة إنفاذ القانون مقدمة المعلومات أو التحريات.



- ب- حماية المعلومات والتحريرات من الوصول غير المصرح به إليها أو كشفها، وعليها في هذا الشأن إبلاغ سلطة إنفاذ القانون مقدمة المعلومات أو التحريات على وجه السرعة في حال الكشف عنها أو الوصول غير المصرح به إليها، ويشمل ذلك فقدان البيانات أو اختراقها.
2. يستمر سريان أحكام حماية البيانات الواردة في هذه المادة حتى بعد انتهاء العمل بهذه الاتفاقية، وكذلك في حالة انسحاب أي دولة طرف منها.

#### الفصل الرابع

#### آليات التنفيذ

#### المادة 15

#### تنفيذ الاتفاقية

1. تتخذ الدول الأطراف \_ وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني \_ التدابير اللازمة لضمان تنفيذ تعهداتها والتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية.
2. تقوم كل دولة طرف \_ وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني \_ بتسمية سلطة أو سلطات إنفاذ القانون لغرض تقديم المساعدة في شأن الأنشطة المضطّعة بها بموجب هذه الاتفاقية، وتعين عليها إبلاغ الأمانة العامة باسم السلطة أو السلطات المسماة لهذا الغرض وكل تغيير يطرأ بشأنها، وتقوم الأمانة العامة بدورها بتعميمها على الدول الأطراف كافة.
3. تقوم كل دولة طرف بإبلاغ الأمانة العامة باللغة أو اللغات التي ستتلقى الطلبات بموجبها، وتقوم الأمانة العامة بدورها بتعميمها على الدول الأطراف كافة.

#### المادة 16

#### مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية

1. ينشأ بمقتضى هذه الاتفاقية مؤتمر للدول الأطراف؛ من أجل تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في هذه الاتفاقية، ومن أجل تشجيع تنفيذها.
2. يتولى الأمين العام عقد المؤتمر في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية. وبعد ذلك، تعقد اجتماعات منتظمة للمؤتمر وفقاً للنظام الداخلي الذي يعتمده المؤتمر، أو حسبما تقتضيه المصلحة بما يحقّ التنفيذ الأمثل لهذه الاتفاقية. وتشجع الدول الأطراف على حضور رؤساء سلطات إنفاذ القانون المشار إليها في الفقرة (2) من المادة (15) من هذه الاتفاقية للمؤتمر.

3. يعتمد المؤتمر نظاماً داخلياً وقواعد تحكم سير الأنشطة المبينة في هذه المادة، ويشمل ذلك قواعد بشأن قبول المراقبين ومشاركتهم، وتسديد النفقات المتكبدة في الاضطلاع بتلك الأنشطة.
4. يعتمد المؤتمر أنشطة وإجراءات وطرائق عمل لتحقيق أهداف الاتفاقية، ويشمل ذلك:
  - أ. تيسير تبادل ونشر المعلومات المتعلقة بأساليب واتجاهات مكافحة الجرائم المشمولة وفقاً لهذه الاتفاقية، والتطبيقات الناجحة في مكافحة تلك الجرائم، وفي استرداد العائدات الإجرامية المتحصلة منها.
  - ب. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.
5. يتخذ المؤتمر - إذا ما رأى ضرورة لذلك - أي قرارات من شأنها ضمان فاعلية تنفيذ الاتفاقية.
6. يتابع المؤتمر التدابير التي تتخذها الدول الأطراف لتنفيذ هذه الاتفاقية، والصعوبات التي تواجهها في ذلك، من خلال المعلومات التي تشاركها تلك الدول.
7. ينشئ المؤتمر، إذا ما رأى ضرورة لذلك، أي آلية أو هيئة أو لجنة أو مجموعة عمل مناسبة للمساعدة على تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً.
8. يعتمد المؤتمر التعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية من قبل الدول الأطراف وفقاً للمادة (21) من هذه الاتفاقية.
9. تتخذ قرارات المؤتمر بالإجماع، أو بناء على أغلبية ثلثي أصوات الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة إذا تعذر التوافق.

#### المادة 17

##### الأمانة العامة

- تتولى الأمانة العامة توفير الخدمات اللازمة للمؤتمر من خلال ما يلي:
1. مساعدة المؤتمر على الاضطلاع بالأنشطة المنبثقة عن هذه الاتفاقية، واتخاذ الترتيبات لعقد اجتماعاته وتوفير الخدمات اللازمة لها.
  2. مساعدة الدول الأطراف - عند طلبها - على تقديم المعلومات للمؤتمر وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.
  3. إعداد تقرير دوري يعرض على المؤتمر، استناداً إلى الآراء الواردة من الدول الأطراف حول التحديات والمعوقات التي تعيق تنفيذه، والآليات المقترحة للتصدي لها.
  4. التعاون - عند الاقتضاء - مع أمانات المنظمات الدولية والإقليمية المعنية ذات الصلة.
  5. إنشاء قاعدة بيانات لسلطات إنفاذ القانون، وضباط الاتصال في تلك السلطات، وتحديثها متى ما تطلب الأمر ذلك أو بناء على طلب دولة طرف، وتعميمها على الدول الأطراف الأخرى.

## الفصل الخامس

### أحكام ختامية

#### المادة 18

##### تسوية النزاعات

1. تسعى الدول الأطراف إلى تسوية النزاعات التي قد تنشأ بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية عن طريق التفاوض.
2. في حالة ما إذا تعذر التوصل إلى توافق في الآراء من خلال التفاوض خلال فترة زمنية معقولة، يُحال الخلاف إلى الأمانة العامة لمساعدتها على إحالته إلى التحكيم بموافقة جميع الدول المتنازعة.

#### المادة 19

##### التوقيع والتصديق والقبول والإقرار والانضمام

1. يُفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اعتباراً من تاريخ .../.../... الموافق .../.../... في مدينة .....
2. يجوز منح المنظمات الدولية أو الإقليمية صفة مراقب رهناً بالوفاء بـ "شروط المشاركة" التي يضعها مؤتمر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، وذلك وفقاً لأحكام المادة (الرابعة) من ميثاق المنظمة، والقواعد المنظمة لصفة مراقب لديها.
3. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الإقرار، وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار لدى الأمين العام.
4. يُفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية أمام أي دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام.

#### المادة 20

##### النفاذ

1. يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ إيداع الصك التاسع عشر من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام؛ ولأغراض هذه الفقرة، لا يعتبر أي صك تودعه منظمة دولية أو إقليمية صكاً إضافياً إلى الصكوك التي أودعتها دول تلك المنظمة.



2. بالنسبة لكل دولة عضو تصادق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو تقرر أو تنضم إليها، بعد إيداع الصك التاسع عشر المتعلق بذلك الإجراء، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ إيداع تلك الدولة الصك ذي الصلة، أو في تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية عملاً بالفقرة (1) من هذه المادة، أيهما كان اللاحق.

#### المادة 21

##### التعديل

1. بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يجوز للدولة الطرف أن تقترح تعديلاً عليها وتحيله إلى الأمين العام، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف والمؤتمر بالتعديل المقترح، بغرض النظر في الاقتراح واتخاذ قرار بشأنه، ويبدل المؤتمر قصارى جهده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل تعديل، وإذا ما استنفدت كل الجهود الرامية إلى تحقيق توافق الآراء دون أن يتسنى التوصل إلى اتفاق، يلزم لاعتماد التعديل - كملجأ أخير - نوافر أغلبية ثلثي أصوات الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في اجتماع المؤتمر.
2. يكون التعديل الذي يعتمد وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة خاضعاً للتصديق أو القبول أو الإقرار من جانب الدول الأطراف.
3. يبدأ نفاذ التعديل الذي يعتمد وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة - بالنسبة لأي دولة طرف - بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع تلك الدولة الطرف صك تصديقها على ذلك التعديل أو قبوله أو إقراره لدى الأمين العام.
4. عندما يبدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزماً للدول الأطراف التي أبدت قبولها الالتزام به، وتظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأي تعديلات سابقة تكون قد صدقت عليها أو قبلتها أو أقرتها.

#### المادة 22

##### الانسحاب

يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بتوجيه إشعار كتابي إلى الأمين العام، ويصبح هذا الانسحاب نافذاً بعد سنة واحدة من تاريخ استلام الأمين العام ذلك الإشعار، وتظل الطلبات المرسلة إلى الدولة المنسحبة نافذة في مواجهتها طالما قد تم إرسالها قبل انتهاء مدة الانسحاب.



### المادة 23

#### الإيداع

يودع أصل هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة، وتتساوى في نصوصها العربية والإنجليزية والفرنسية في الحجية، والتي تقوم بدورها بتسجيلها لدى منظمة الأمم المتحدة وفقاً لأحكام المادة (102) من ميثاقها، وتوزع نسخة معتمدة منها على الدول الأطراف. وإثباتاً لما تقدم، قام المفوضون الموقعون أدناه، المخولون بذلك حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.



صورة طبق الأصل



*OIC/CLE-1/2023/MIN/FINAL CONVENTION.*

**Makkah Al-Mukarramah Convention of the  
Member States of the Organisation of Islamic  
Cooperation on Anti- Corruption Law  
Enforcement Cooperation**



صورة طبق الاصل

Contents	
Preamble .....	3
Chapter I - General provisions.....	4
Article 1. Definitions .....	4
Article 2. Objectives .....	5
Article 3. Scope of application .....	5
Article 4. Protection of sovereignty .....	6
Chapter II – Areas of cooperation .....	6
Article 5. Law enforcement cooperation .....	6
Article 6. Technical assistance and training .....	7
Article 7. Joining the global network for exchanging information .....	7
Chapter III – Information and intelligence requests .....	7
Article 8. Basis and rules .....	7
Article 9. Mechanism of submitting requests .....	8
Article 10. Responding to requests .....	8
Article 11. Refusal of requests.....	9
Article 12. Spontaneous sharing of information and intelligence .....	9
Article 13. Conditions and safeguards.....	9
Article 14. Protection of data.....	10
Chapter IV - Mechanisms for implementation .....	10
Article 15. The implementation of the Convention .....	10
Article 16. Conference of the States Parties to the Convention .....	11
Article 17. General Secretariat.....	11
Chapter V- Final provisions.....	12
Article 18. Settlement of disputes.....	12
Article 19. Signature, ratification, acceptance, approval, accession .....	12
Article 20. Entry into force .....	12
Article 21. Amendments .....	13
Article 22. Denunciation.....	13
Article 23. Deposition.....	13



### Preamble

*The States Parties to this Convention:*

*Recognizing* that protecting integrity and combating corruption in all its forms are amongst the established principles of Islamic Sharia and international laws,

*Being guided* by the principles and objectives stipulated within the Charter of the OIC, in particular Article 1, paragraph 18, which states "To cooperate in combating terrorism in all its forms and manifestations, organized crime, illicit drug trafficking, corruption, money laundering and human trafficking",

*Reaffirming* the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) and recalling its relevant provisions thereof and resolutions of the Conference of States Parties to the UNCAC which encourage to promote informal channels of communication with one another in particular prior to making formal requests for mutual legal assistance,

*Expressing* their support for the international criminal justice cooperation, which aims to serve the actual needs of all States to combat crimes that are positively and negatively affected by the extent of effectiveness of the international criminal justice cooperation and its mechanisms in countering and prosecuting criminal acts,

*Convinced* that international cooperation in the fight against corruption has presently become a necessity due to the increased criminal acts of corruption committed within all States,

*Determined* to enhance cooperation through the exchange of information, intelligence, good practices, lessons learned and available tools utilized in the evidence-gathering stage (preliminary investigation) in corruption cases,

*Expressing* their concern regarding the effects of the accelerating evolution of techniques and means that corrupt perpetrators use in committing their crimes, including cross-border crimes, while being able to escape justice and conceal the proceeds of such crimes,

*Acknowledging* that most existing information and intelligence exchange channels are only effective for specific matters or in some regions, due to existing legal, technical, and geographical constraints; in addition to this, many States face capacity-related challenges, including lack of human, financial, and technical resources as well as external impediments to economic development,

*Expressing* their aspiration to provide several communication channels for cooperation under the OIC, to ensure a prompt response to requests for exchange of information and intelligence amongst law enforcement authorities of the States Parties,

*Understanding* that effective conditions and safeguards for the protection of human rights and fundamental freedoms benefit international cooperation for criminal justice purposes, and that proper attention shall be given to the



protection and observance of the due process rights of the individuals or entities concerned,

*Have agreed as follows:*

#### Chapter I - General provisions

##### Article 1

##### Definitions

For the purposes of this Convention, the following terms and phrases, wherever stated in this Convention, shall have the following meanings assigned thereto:

<b>Organisation</b>	The Organisation of Islamic Cooperation (OIC)
<b>Convention</b>	Makkah Al- Mukarramah Convention of the Member States of the Organisation of Islamic Cooperation on Anti- Corruption Law Enforcement Cooperation.
<b>Member State/Member States</b>	The OIC Member States.
<b>Secretary-General</b>	Secretary-General of the OIC.
<b>General Secretariat</b>	The General Secretariat of the OIC.
<b>State Party/States Parties</b>	Any Member State of the OIC that has ratified/acceded to this Convention and deposited the instrument of ratification/accession with the Secretary-General in accordance with this Convention.
<b>Request(s)</b>	Request for the exchange of information and intelligence related to offences covered by this Convention.
<b>The Conference</b>	The Conference of the States Parties to this Convention.
<b>Law enforcement authority/authorities</b>	States Parties' designated bodies, agencies and authorities responsible for sending, receiving and responding to requests under this Convention.
<b>Proceeds of crime</b>	Any property derived from or obtained, directly or indirectly, through the commission of one of the offences covered by this Convention.
<b>Foreign public official</b>	Shall mean any person whether appointed or elected; and any person exercising a public function for a foreign country, including for a public agency or public enterprise.
<b>Public official</b>	Shall mean: (i) any person holding a legislative, executive, administrative or judicial office of a State Party, whether appointed or elected, whether permanent or temporary, whether paid or unpaid, irrespective of that person's seniority; (ii) any other person who performs a public function, including for a public agency or public enterprise, or provides a public

	service, as defined in the domestic law of the State Party and as applied in the pertinent area of law of that State Party; (iii) Any other person defined as a "public official" in the domestic law of a State Party. However, for the purpose of some specific measures contained in this Convention, "public official" may mean any person who performs a public function or provides a public service as defined in the domestic law of the State Party and as applied in the pertinent area of law of that State Party.
<b>Official of a public international organization</b>	Shall mean an international civil servant or any person who is authorized by such an organization to act on behalf of that organization.
<b>Property</b>	Shall mean assets of every kind, whether corporeal or incorporeal, movable or immovable, tangible or intangible, and legal documents or instruments evidencing title to or interest in such assets.

## Article 2 Objectives

This Convention aims to:

1. Enhance information and intelligence sharing amongst law enforcement authorities in an efficient and timely manner for the purpose of facilitating the prevention, detection, investigation and prosecution of offences covered by this Convention which could contribute to the recovery and return of stolen assets.
2. Promote the exchange of technical assistance, expertise and training amongst States Parties to enhance their capacities to share information and intelligence on offences covered by this Convention.

## Article 3 Scope of application

This Convention shall apply, in accordance with its terms regarding the exchange of information, intelligence and technical assistance amongst States Parties, to the following corruption offences:

1. Bribery of national public officials.
2. Bribery of foreign public officials and officials of public international organizations.
3. Embezzlement, misappropriation, or other diversion of property by a public official.
4. Trading in influence.
5. Abuse of functions.
6. Illicit enrichment.

7. Bribery in the private sector.
8. Embezzlement of property in the private sector.
9. Laundering of proceeds of crimes covered by this Convention.
10. Concealment of proceeds of crimes covered by this Convention.
11. Obstruction of justice regarding crimes covered by this Convention.
12. Participating in, or attempting to commit, any of the crimes covered under this Article, in an active or supportive role.

#### Article 4

##### Protection of sovereignty

1. States Parties shall carry out their obligations under this Convention in a manner consistent with the principles of sovereign equality and territorial integrity of States and that of non-intervention in the domestic affairs of other States.
2. This Convention shall not entitle a State Party to undertake in the territory of another State the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved exclusively for the authorities of that other State by its domestic law.

#### Chapter II – Areas of cooperation

##### Article 5

##### Law enforcement cooperation

States Parties shall cooperate closely with one another, in accordance with this Convention and in a manner not contrary to the fundamental principles of their legal system, to exchange information and intelligence in relation to offences covered by this Convention, including, but not limited to, within the following areas:

1. The identity, whereabouts and activities of persons suspected of involvement in such offences, or the location of other persons concerned.
2. The movement of proceeds of crime or property derived from the commission of such offences.
3. The movement of property, equipment or other instrumentalities used or intended for use in the commission of such offences.
4. Latest means and methods used to commit such offences, including the use of false identities, forged, altered or false documents and other means of concealing activities.
5. Early identification of such offences through information sharing which could contribute to the recovery and return of stolen assets.
6. Identification of real beneficiary of movable properties, assets and corporate entities in relation to such offences.
7. Verification of official documents' authenticity.
8. Providing information on the requirements of mutual legal assistance and conditions for accepting requests, which may include the revision, feedback and amendment of the formal requests by the requested State Party, if needed, prior to their submission.



**Article 6****Technical assistance and training**

1. The States Parties shall consider providing one another with the widest measure of technical assistance, according to their capacity, relevant to their plans and programs for combating offences covered by this Convention, as well as training and assistance in the areas referred to under this Article, including the exchange of specialized expertise and knowledge in this regard.
2. The States Parties shall cooperate with one another to develop and strengthen special training programs for their officials, covering several areas related to combating offences covered by this Convention, including:
  - a) The latest means and tools utilized for preventing, detecting, investigating, and prosecuting offences covered by this Convention, as well as tracing proceeds of crime resulting therefrom;
  - b) The latest methods and trends used to commit offences covered by this Convention, including the use of false identities, forged, altered or false documents and other means of concealing activities;
  - c) The new methods used to launder proceeds of offences covered by this Convention; and
  - d) The mutual legal assistance requirements relating to offences covered by this Convention.
3. Such cooperation in provision of technical assistance is without prejudice to other forms and channels of cooperation in the said areas, as States Parties may deem appropriate.

**Article 7****Joining the global network for exchanging information**

States Parties will consider joining the global operational network for anti-corruption law enforcement authorities, established under the auspices of the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC).

**Chapter III – Information and intelligence requests****Article 8****Basis and rules**

1. The requesting law enforcement authorities shall, in accordance with the fundamental principles of their legal system, support their outgoing requests with the reasons and purposes behind using such information and intelligence as well as all the necessary details, in a manner that would enable the requested law enforcement authorities to respond to the requests appropriately and in a timely manner.
2. Each State Party shall consider taking the necessary measures, in accordance with the fundamental principles of its legal system, to grant its law enforcement authorities the necessary powers to provide information and intelligence to the law enforcement authorities of another State Party, upon



the request of the latter, for the purpose of enhancing cooperation and preventing, detecting, investigating and prosecuting offences covered by this Convention, as well as tracing proceeds of crime resulting therefrom and facilitating their recovery.

3. In accordance with the fundamental principles of its legal system, each State Party shall take necessary measures not to subject the provision of the information and intelligence sought by virtue of this Convention to another State Party, to the existence of an additional bilateral agreement or an instrument for judicial cooperation for that purpose.
4. Requests shall be executed in accordance with the domestic law of the requested State Party and can be executed in accordance with certain procedures agreed upon by the requesting and requested States Parties, where possible.
5. The language of the requests made under this Convention shall be made in the language or languages specified by States Parties in accordance with Article 15, paragraph 3 of this Convention.

#### Article 9

##### Mechanism of submitting requests

1. Law enforcement authorities are encouraged to exchange requests directly with one another. The law enforcement authority of the State Party receiving the request shall bear the ordinary financial costs of executing such request, unless otherwise agreed by the requesting and requested States Parties. If the execution of a request requires, or will require, substantial or extraordinary expenses, States Parties shall consult with one another to determine the terms and conditions under which the request will be executed, as well as the manner in which the costs shall be borne.
2. The Conference shall decide on the establishment of a secure platform to facilitate communication and the exchange of information and intelligence amongst the States Parties' law enforcement authorities and determine the requirements and working mechanisms of such platform.

#### Article 10

##### Responding to requests

1. The requested law enforcement authorities shall, with due consideration, execute requests within a period not exceeding thirty (30) working days from the date of receipt.
2. The requested law enforcement authorities may request additional information when it appears necessary for the execution of the request in accordance with their legal system or when it can facilitate such execution.
3. In the event that the requested law enforcement authorities are unable to respond to requests in accordance with paragraph 1 of this Article, they shall inform the requesting law enforcement authority of the interfering reasons, as well as the timeframe by which they would be able to respond to the request.

#### **Article 11** **Refusal of requests**

1. The requested law enforcement authorities may refuse to respond to requests under the following circumstances:
  - a. If the execution of the request is likely to prejudice the sovereignty, legal system, national security or interests of the State.
  - b. The requested information or intelligence is clearly disproportionate or irrelevant to the purposes for which they have been sought.
  - c. If the sharing of information or intelligence would adversely affect the outcome of ongoing investigations, prosecutions or judicial proceedings.
  - d. If there are substantial grounds for believing that the request has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's sex, race, religion, nationality, ethnic origin or political opinions.
2. The requested law enforcement authorities shall provide the reasons for any refusal pursuant to paragraph 1 of this Article.
3. The requested law enforcement authorities should not refuse requests on the basis of the subject being a fiscal matter.

#### **Article 12** **Spontaneous sharing of information and intelligence**

States Parties may, in accordance with the fundamental principles of their legal system, take the necessary measures to allow their law enforcement authorities to share information and intelligence with the law enforcement authorities of other States Parties without any prior request, where there is reason to believe that such sharing could contribute to the prevention, detection, investigation and prosecution of offences covered by this Convention, as well as tracing, recovery and return of proceeds of crime.

#### **Article 13** **Conditions and safeguards**

1. Each State Party shall take the necessary measures to ensure that its law enforcement authorities and persons acting on their behalf shall be bound to the provisions of secrecy and confidentiality of the information and intelligence sought or provided, as well as the process and the context of their exchange.
2. In accordance with this Convention, law enforcement authorities shall not use, convert, transmit or disseminate the information, intelligence or documents exchanged with one another, without the prior written consent of the providing party, other than for the purposes for which they have been requested.

3. The receiving law enforcement authorities may not use the information and intelligence in judicial proceedings for purposes other than those stated in the request.

#### **Article 14**

##### **Protection of data**

Without prejudice to the respective commitments and obligations of the States Parties undertaken under the applicable international rules on data protection:

1. Exchanged information and intelligence under this Convention shall be subject to the national data protection provisions of the requested State Party, and the law enforcement authorities receiving such information and intelligence shall:
  - a) Not share the information and intelligence with a third party without the prior written consent of the providing law enforcement authority; and
  - b) Protect the information and intelligence from any unauthorized disclosure or access, and immediately report to the providing law enforcement authority each instance in which information or intelligence is disclosed or accessed in an unauthorized manner (including any data losses or breaches).
2. The provisions of this Article shall remain in effect even after the expiration of this Convention and the denunciation of this Convention by a State Party.

#### **Chapter IV - Mechanisms for implementation**

##### **Article 15**

##### **The implementation of the Convention**

1. In accordance with the fundamental principles of their legal system, States Parties shall take the necessary measures to ensure the implementation of their commitments and obligations under this Convention.
2. Each State Party shall, in accordance with the fundamental principles of its legal system, designate law enforcement authority/authorities for the purpose of providing assistance in the activities undertaken under this Convention. Each State Party shall inform the General Secretariat of the designated law enforcement authority/authorities, including any amendments to that information; in turn, the General Secretariat shall circulate the information to all States Parties.
3. Each State Party shall inform the General Secretariat of the language or languages under which the requests will be executed; in turn, the General Secretariat shall circulate the information to all States Parties.



**Article 16****Conference of the States Parties to the Convention**

1. A Conference of States Parties is hereby established to improve the States Parties' capacity and means of cooperation towards achieving the objectives of this Convention, as well as to promote its implementation.
2. The Secretary-General shall convene the Conference no later than one year following the entry into force of this Convention. Thereafter, regular meetings of the Conference shall be held in accordance with the rules of procedure adopted by the Conference, or as required to ensure the optimal implementation of this Convention. States Parties are encouraged to have the heads of law enforcement authorities, referred to in Article 15, paragraph 2 of this Convention, present at the Conference.
3. The Conference shall adopt rules of procedure and rules governing the functioning of the activities set forth in this article, including rules concerning the admission and participation of observers, and the payment of expenses incurred in carrying out those activities.
4. The Conference shall adopt activities, procedures, and working methods to achieve the objectives of this Convention, including:
  - a. Facilitating the exchange and dissemination of information on means and trends in combating offences covered by this Convention and successful practices in this regard, as well as in recovering proceeds of such offences; and
  - b. Cooperating with international and regional organizations concerned with combating offences covered by this Convention.
5. The Conference shall take, if it deems necessary, any decisions that would ensure the effective implementation of this Convention.
6. The Conference shall follow up on the measures taken by States Parties to implement this Convention, and the obstacles faced in this regard, through information shared by the States Parties.
7. The Conference shall establish, if it deems necessary, any appropriate mechanism, body, committee or task force to assist in the effective implementation of this Convention.
8. The Conference shall adopt the proposed amendments to this Convention by the States Parties in accordance with Article 21 of this Convention.
9. Decisions of the Conference shall be taken by consensus. If consensus cannot be reached, decisions shall be taken by a two-thirds majority vote of the States Parties present and voting.

**Article 17****General Secretariat**

The General Secretariat shall provide the necessary services to the Conference through the following:

1. Assisting the Conference in carrying out the activities undertaken under this Convention and making arrangements as well as providing the necessary services for the sessions of the meetings.
2. Upon request, assisting States Parties in providing information to the Conference in accordance with the provisions of this Convention.



3. Preparing a periodical report for the Conference, based on the views received from the State Parties on the challenges and obstacles regarding its implementation, and the proposed mechanisms to overcome them.
4. Cooperating, where necessary, with the Secretariats of relevant international and regional organizations.
5. Establishing a database for law enforcement authorities, covering their focal points. The database shall be updated and circulated when required or at the request of a State Party.

#### **Chapter V- Final provisions**

##### **Article 18**

##### **Settlement of disputes**

1. States Parties shall endeavor to settle disputes relating to the interpretation or application of the provisions of this Convention through negotiation.
2. In case of failure to reach consensus through negotiation within a reasonable time, the dispute will be referred to the General Secretariat for its assistance in taking the dispute to arbitration with the consent of all state parties to the dispute.

##### **Article 19**

##### **Signature, ratification, acceptance, approval, accession**

1. This Convention shall be open to all Member States of the OIC for signature from 25 Shaaban 1444 H (17 March 2023) in the city of Jeddah.
2. International and regional organizations may be granted Observer status subject to the fulfillment of 'Terms of Engagement' formulated by the Conference of the States Parties to this Convention in the light of Article 4 of the OIC Charter and the Rules governing Observer Status at the Organization of Islamic Cooperation.
3. This Convention is subject to ratification, acceptance or approval. Instruments of ratification, acceptance or approval shall be deposited with the Secretary-General.
4. This Convention is open for accession by any Member State of the OIC. Instruments of accession shall be deposited with the Secretary-General.

##### **Article 20**

##### **Entry into force**

1. This Convention shall enter into force on the thirtieth day after the date of deposit of the nineteenth instrument of ratification, acceptance, approval or accession. For the purpose of this paragraph, any instrument deposited by an international or regional organization shall not be counted as additional to those deposited by member States of such organization.
2. For each Member State ratifying, accepting, approving or acceding to this Convention after the deposit of the nineteenth instrument of such action, this Convention shall enter into force on the thirtieth day after the date of deposit by such Member State of the relevant instrument or on the date this Convention enters into force pursuant to paragraph 1 of this Article, whichever is later.

#### Article 21 Amendments

1. After the expiry of five years from the entry into force of this Convention, a State Party may propose an amendment and transmit it to the Secretary-General, who shall thereupon communicate the proposed amendment to the States Parties and to the Conference for the purpose of considering and deciding on the proposal. The Conference shall make every effort to achieve consensus on each amendment. If all efforts at consensus have been exhausted and no agreement has been reached, the amendment shall, as a last resort, require for its adoption a two-thirds majority vote of the States Parties present and voting at the meeting of the Conference.
2. An amendment adopted in accordance with paragraph 1 of this Article is subject to ratification, acceptance or approval by States Parties.
3. An amendment adopted in accordance with paragraph 1 of this Article shall enter into force in respect of a State Party thirty days after the date of the deposit with the Secretary-General of an instrument of ratification, acceptance or approval of such amendment.
4. When an amendment enters into force, it shall be binding on those States Parties which have expressed their consent to be bound by it. Other States Parties shall still be bound by the provisions of this Convention and any earlier amendments that they have ratified, accepted or approved.

#### Article 22 Denunciation

A State Party may denounce this Convention by written notification to the Secretary-General. Such denunciation shall become effective one year after the date of receipt of the notification by the Secretary-General. Requests sent, under this Convention, to the denouncing State shall remain effective as long as they have been sent before the expiration of the denunciation period.

#### Article 23 Deposition

The original of this Convention, of which the Arabic, English, and French texts are equally authentic, shall be deposited with the General Secretariat, who in turn shall register it with the United Nations in accordance with the provisions of Article 102 of its Charter, and shall distribute an approved version of the Convention to the States Parties.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned plenipotentiaries, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Convention.



صورة طبق الأصل



OIC/CLE-I/2023/MIN/FINAL CONVENTION

**Convention de Makkah Al-Mukarammah  
entre  
les Etats membres de l'Organisation de  
la Coopération Islamique  
sur  
la coopération  
en matière d'application des lois anti-corruption**





## Table des matières

Préambule .....	3
Chapitre premier : Dispositions générales... ..	4
Article 1 : Définitions .....	4
Article 2 : Objectifs... ..	5
Article 3 : Champ d'application.....	5
Article 4 : Préservation de la souveraineté .....	6
Chapitre II : Domaines de coopération... ..	6
Article 5 : Coopération en matière d'application de la loi .....	6
Article 6 : Assistance technique et formation.....	7
Article 7 : Adhésion au réseau mondial d'échange d'informations.....	8
Chapitre III : Demandes d'échange d'informations et d'investigations .....	8
Article 8 : Règles applicables et fondements .....	8
Article 9 : Mécanisme de présentation des demandes .....	8
Article 10 : Réponse aux demandes... ..	9
Article 11 : Rejet des demandes .....	9
Article 12 : Partage spontané d'informations et d'investigations.....	10
Article 13 : Conditions et garanties .....	10
Article 14 : Protection des données... ..	10
Chapitre IV : Mécanisme de mise en œuvre .....	11
Article 15 : Application de la Convention .....	11
Article 16 : Conférence des Etats parties à la Convention .....	11
Article 17 : Secrétariat général .....	12
Chapitre V : Dispositions finales .....	12
Article 18 : Règlement des litiges .....	12
Article 19 : Signature, ratification, acceptation, approbation et adhésion .....	13
Article 20 : Entrée en vigueur .....	13
Article 21 : Amendement.....	13
Article 22 : Retrait .....	14
Article 23 : Dépôt .....	14



## Préambule

*Les Etats parties à la présente Convention :*

*Reconnaissant* que la protection de l'intégrité et la lutte contre la corruption sous toutes ses formes font parties des principes établis de la Charia islamique et du droit international ;

*Guidés* par les principes et les objectifs énoncés dans la Charte de l'OCI, en particulier l'Article 1, paragraphe 18, qui stipule la nécessité de « Coopérer dans la lutte contre le terrorisme sous toutes ses formes et manifestations, le crime organisé, le trafic illicite de stupéfiants, la corruption, le blanchiment d'argent et la traite des êtres humains » ;

*Réaffirmant* la Convention des Nations unies contre la corruption et rappelant ses dispositions pertinentes et les résolutions de la Conférence des États Parties à la Convention qui encouragent à promouvoir des canaux informels de communication entre eux, tout particulièrement avant d'émettre des demandes formelles d'entraide judiciaire ;

*Exprimant* leur soutien à la coopération internationale en matière de justice pénale internationale, qui vise à répondre aux besoins réels de tous les États pour lutter contre les crimes, qui sont impactés positivement et négativement par le degré d'efficacité de la coopération internationale en matière de justice pénale internationale et de ses mécanismes à contrer les actes criminels et à poursuivre leurs auteurs ;

*Convaincus* que la coopération internationale dans la lutte contre la corruption est devenue une nécessité absolue imposée par la réalité actuelle et par l'augmentation de ses activités criminelles à travers les divers pays du monde ;

*Déterminés* à renforcer la coopération internationale par l'échange d'informations, d'investigations, de bonnes pratiques, d'enseignements tirés et d'outils disponibles utilisés au stade de la collecte de preuves (enquête préliminaire) dans les affaires de corruption ;

*Se déclarant préoccupés* par les effets de l'évolution accélérée des techniques et des moyens que les auteurs corrompus utilisent pour commettre leurs crimes, y compris les crimes transfrontaliers, et qui leur permettent d'échapper à la justice et à dissimuler le produit de ces crimes ;

*Reconnaissant* que la plupart des canaux d'échange d'informations et d'investigations existants ne sont efficaces que pour des questions spécifiques ou dans certaines régions, en raison des contraintes juridiques, techniques et géographiques existantes ; en plus de cela, de nombreux États sont confrontés à des défis liés aux capacités, notamment le manque de ressources humaines, financières et techniques, ainsi qu'à des contraintes externes liées au développement économique ;

*Exprimant* leur aspiration à fournir plusieurs canaux de communication pour la coopération internationale dans le cadre de l'OCI, afin d'assurer une réponse rapide aux demandes d'échange d'informations et d'investigations entre les autorités chargées de l'application de la loi dans les États parties,

*Comprenant* que des conditions et des garanties efficaces pour la protection des droits de l'homme et des libertés fondamentales profitent à la coopération internationale à des fins de justice pénale, et qu'une attention appropriée doit être accordée à la protection et au respect des principes fondamentaux du droit pour les individus ou entités concernés ;

Sont convenus de ce qui suit :

### Chapitre I - Dispositions générales

#### Article 1<sup>er</sup>

##### Définitions

Aux fins de la présente Convention, les termes et expressions suivants énoncés dans la présente Convention, auront les significations attribuées à chacun d'eux comme suit :

1. Organisation	l'Organisation de la Coopération Islamique (OCI).
2. Convention	La Convention de Makkah Al-Mukaramah des Etats membres de l'Organisation de la Coopération Islamique sur la coopération en matière d'application des lois anti-corruption.
3. État membre/États membres	les États membres de l'OCI
4. Secrétaire général	le Secrétaire général de l'OCI
5. Secrétariat Général	le Secrétariat Général de l'OCI.
6. État partie/États parties	tout État membre de l'OCI qui a ratifié/adhéré à la présente Convention et déposé l'instrument de ratification/d'adhésion auprès du Secrétariat général conformément à la présente Convention.
7. Demande(s)	demande(s) d'échange d'informations et d'investigations relatifs aux infractions visées par la présente Convention.
8. Conférence	la Conférence des Etats parties à la présente Convention.
9. Autorité(s) chargée(s) de l'application de la loi	Organes, agences et autorités des Etats parties chargés de l'envoi, de la réception et de la réponse aux demandes, conformément à la présente Convention.
10. Produits du crime	tout bien dérivé ou obtenu, directement ou indirectement, de la commission d'une des infractions visées par la présente Convention.
11. Fonctionnaire public étranger	désigne toute personne, qu'elle soit nommée ou élue, et toute personne exerçant une fonction publique pour un pays étranger, y compris pour un organisme public ou une entreprise publique.
12. Fonctionnaire public	Désigne i) toute personne qui détient un mandat législatif, exécutif, administratif ou judiciaire d'un État Partie, qu'elle ait été nommée ou élue, à titre permanent ou temporaire, qu'elle soit rémunérée ou non rémunérée, et quel que soit son niveau hiérarchique ;

	<p>ii) toute autre personne qui exerce une fonction publique, y compris pour un organisme public ou une entreprise publique, ou qui fournit un service public, tels que ces termes sont définis dans le droit interne de l'État Partie et appliqués dans la branche pertinente du droit de cet État ;</p> <p>iii) toute autre personne définie comme « agent public » dans le droit interne d'un État Partie. Toutefois, aux fins de certaines mesures spécifiques prévues dans la présente Convention, on peut entendre par « agent public » toute personne qui exerce une fonction publique ou qui fournit un service public, tels que ces termes sont définis dans le droit interne de l'État Partie et appliqués dans la branche pertinente du droit de cet État.</p>
<b>13. Fonctionnaire d'une Organisation internationale publique</b>	désigne un fonctionnaire international ou toute personne autorisée par une telle organisation à agir en son nom.
<b>14. Biens</b>	désigne tous les types d'avoirs, corporels ou incorporels, meubles ou immeubles, tangibles ou intangibles, ainsi que les actes juridiques ou documents attestant la propriété de ces avoirs ou les droits y relatifs.

## Article 2 Objectifs

La présente Convention vise à :

1. Promouvoir l'échange d'informations et d'investigations entre les autorités chargées de l'application de la loi de manière efficace et rapide, dans le but de faciliter la prévention, la détection, l'investigation et la poursuite des infractions visées par la présente Convention qui pourraient contribuer à la récupération et à la restitution des avoirs volés.
2. Promouvoir l'échange d'assistance technique, d'expertise et de formation entre les États parties à l'effet de renforcer leurs capacités de partage des informations et des renseignements relatifs aux infractions visées par la présente Convention.

## Article 3

### Champ d'application

La présente Convention s'applique - Conformément à ses dispositions relatives à l'échange d'informations et d'investigations, et la fourniture d'une assistance technique entre les États parties aux infractions suivantes :



1. Corruption d'agents publics nationaux ;
2. Corruption d'agents publics étrangers et de fonctionnaires d'organisations internationales ;
3. Détournement, dilapidation ou gaspillage de biens par un agent public ;
4. Trafic d'influence ;
5. Abus de fonctions ;
6. Enrichissement illicite ;
7. Corruption dans le secteur privé ;
8. Détournement de biens dans le secteur privé ;
9. Blanchiment des produits des crimes couverts par la présente Convention ;
10. Dissimulation des produits des crimes couverts par la présente Convention ;
11. Entrave au bon fonctionnement de la justice concernant les crimes couverts par la présente Convention.
12. Participation ou tentative de commettre l'une des infractions citées dans cet article, soit comme acteur ou assistant.

#### Article 4

##### Protection de la souveraineté

1. Les États Parties s'acquittent de leurs obligations au titre de la présente Convention d'une manière compatible avec les principes de l'égalité souveraine et de l'intégrité territoriale des États et celui de la non-ingérence dans les affaires intérieures des autres États.
2. La présente Convention n'autorise aucun État Partie à entreprendre sur le territoire d'un autre État l'exercice de la juridiction et l'exercice de fonctions qui sont réservés exclusivement aux autorités de cet autre État par son droit interne.

## Chapitre II - DOMAINES DE COOPERATION

#### Article 5

##### Coopération en matière d'application de la loi

Les États parties coopèrent étroitement les uns avec les autres, conformément à la présente Convention et d'une manière qui ne soit pas contraire aux principes fondamentaux de leur système juridique, en vue de l'échange d'informations et d'investigations, en rapport avec les infractions visées par la présente Convention, notamment :

1. L'identité, les lieux de séjour et les activités des personnes soupçonnées d'être impliquées dans des infractions visées par la présente Convention, ou la localisation d'autres personnes concernées ;
2. Le mouvement du produit du crime ou du bien provenant de la commission d'infractions visées par la présente Convention ;
3. Le mouvement de biens, d'équipements ou d'autres instruments utilisés ou destinés à l'être dans la commission des infractions visées par la présente Convention ;



4. Les derniers moyens et méthodes utilisés pour commettre les infractions visées par la présente Convention, y compris l'utilisation de fausses identités, de documents falsifiés, altérés ou faux et d'autres moyens de dissimulation d'activités.
5. L'identification précoce des infractions visées par la présente Convention à la faveur du partage des informations, qui est de nature à contribuer à la récupération et à la restitution des avoirs volés.
6. L'identification du bénéficiaire effectif des actifs et biens meubles et immeubles et des entités commerciales liées à ces crimes.
7. La vérification de l'authenticité des documents officiels.
8. La fourniture des informations relatives aux exigences en matière d'entraide judiciaire et de conditions d'acceptation de celle-ci, y compris l'examen des demandes formelles d'entraide judiciaire par le pays requis, la formulation d'observations à leur sujet et leur modification, si nécessaire, avant qu'elles ne soient officiellement soumises.

#### Article 6

##### Assistance technique et formation

1. Les Etats parties envisageront de se fournir mutuellement l'assistance technique la plus large en fonction de leurs capacités, pour leurs plans et programmes de lutte contre les infractions visées par la présente convention, une formation et une assistance dans les domaines visés au présent article, ainsi que l'échange d'expertise et de connaissances spécialisées à cet égard.
2. Les Etats parties coopèrent les uns avec les autres pour développer et renforcer des programmes de formation spéciaux pour leurs fonctionnaires ; programmes qu'ils s'efforceront de renforcer pour y inclure plusieurs domaines liés aux actions de lutte contre la corruption notamment :
  - a) Les derniers moyens et outils utilisés pour prévenir et détecter les infractions visées par la présente Convention, pour mener des enquêtes à leur sujet et en poursuivre les auteurs, et pour rechercher les produits qui en dérivent ;
  - b) Les dernières méthodes et tendances utilisées pour commettre les infractions visées par la présente Convention, y compris l'utilisation de fausses identités, de documents falsifiés, altérés ou faux et d'autres moyens de dissimulation d'activités ;
  - c) Les nouvelles méthodes utilisées pour blanchir les produits issus des infractions visées par la présente Convention ;
  - d) Les obligations d'entraide judiciaire relatives aux infractions visées par la présente Convention.
3. Cette coopération en matière de fourniture d'assistance technique est sans préjudice aux autres formes et voies de coopération dans lesdits domaines que les Etats parties jugent appropriées.

**Article 7****Adhésion au réseau mondial d'échange d'informations**

Les États parties devront envisager de rejoindre le réseau mondial des autorités chargées de l'application des lois anti-corruption, établi sous les auspices de l'Office des Nations unies contre la drogue et le crime (ONUDC).

**Chapitre III****Demandes d'échange d'informations et d'investigations****Article 8****Règles et fondements**

1. Les autorités chargées de l'application de la loi dans le pays requérant appuient, selon les principes fondamentaux de leur système juridique, leurs demandes en indiquant les raisons et les objectifs de l'utilisation de ces informations et renseignements ainsi que tous les détails nécessaires, d'une manière qui permettrait aux autorités chargées de l'application de la loi dans le pays requis de traiter avec diligence et de manière appropriée ces demandes.
2. Chaque État Partie prend les mesures nécessaires, conformément aux principes fondamentaux de son droit interne, pour accorder à ses autorités en charge de l'application de la loi les pouvoirs nécessaires pour fournir des informations et des renseignements aux autorités homologues d'un autre État partie, à la demande de ces dernières, aux fins de renforcer la coopération et de prévenir les infractions visées par la présente Convention, de les détecter, d'enquêter sur elles et d'en poursuivre les auteurs, ainsi que de rechercher le produit du crime et d'en faciliter la restitution.
3. Chaque État Partie prend, conformément aux principes fondamentaux de son propre système juridique, les mesures nécessaires pour que le partage d'informations et d'investigations avec un autre État Partie ne soient pas assujetti, en vertu de la présente Convention, à l'existence d'un accord ou d'un instrument bilatéral supplémentaire de coopération judiciaire à cette même fin.
4. Les demandes sont exécutées conformément au droit interne de l'État partie requis et peuvent également être exécutées selon certaines procédures convenues par les États parties requérant et requis, dans la mesure du possible.
5. Les requêtes, au sens de la présente Convention, sont soumises dans la ou les langues spécifiées par les États parties, conformément au paragraphe (3) de l'article (15) de la présente Convention.

**Article 9****Mécanisme de présentation des demandes**

1. Les autorités chargées de l'application de la loi sont encouragées à soumettre les demandes directement entre elles, et l'autorité correspondante de l'État partie requis supporte les



coûts matériels normaux d'exécution de la demande, à moins que les deux pays qui soumettent et reçoivent la demande n'en conviennent autrement. Si la satisfaction de la demande nécessite ou nécessitera des dépenses excessives ou inhabituelles, les deux Etats doivent se consulter pour déterminer les modalités dans lesquelles la demande sera mise en œuvre, ainsi que la manière dont ses coûts seront supportés.

2. La Conférence décide de l'établissement d'une plate-forme électronique sécurisée pour faciliter la communication et l'échange d'informations et d'investigations entre les autorités chargées de l'application de la loi dans les États parties, et en détermine les exigences et les mécanismes de travail.

#### **Article 10** **Réponse aux demandes**

1. Les autorités chargées de l'application de la loi qui reçoivent les demandes doivent apporter le soin nécessaire pour les traiter dans un délai n'excédant pas trente (30) jours ouvrables, à compter de la date de réception de la demande.
2. Les autorités chargées de l'application de la loi qui reçoivent les demandes peuvent, conformément aux principes fondamentaux de leur système juridique national, demander des informations supplémentaires lorsqu'elles de telles informations sont jugées nécessaires ou peuvent faciliter l'exécution de la demande.
3. Dans le cas où les autorités chargées de l'application de la loi requises ne sont pas en mesure d'y répondre conformément au paragraphe (1) du présent article, elles informent l'autorité homologue requérante des raisons qui l'en empêchent et du délai nécessaire pour la mettre en œuvre.

#### **Article 11** **Rejet des demandes**

1. Les autorités chargées de l'application de la loi qui reçoivent des demandes peuvent s'abstenir de répondre aux requêtes qu'elles reçoivent, dans les cas suivants :
  - a) Si elles considèrent que la mise en œuvre de la procédure peut compromettre la souveraineté de l'État, sa sécurité nationale, son système juridique ou ses intérêts nationaux.
  - b) Si elles considèrent que les informations et investigations demandées sont disproportionnées ou sans rapport avec les finalités pour lesquelles la demande a été instruite.
  - c) Si elles considèrent que le partage d'informations et d'investigations peut affecter négativement l'issue des enquêtes en cours ou des poursuites et procédures judiciaires initiées à leur propre niveau.
  - d) S'il existe des motifs raisonnables de croire que la demande a été faite dans le but de poursuivre ou de punir une personne en raison de son sexe, de sa race, de sa religion, de sa nationalité, de son origine ethnique ou de ses opinions politiques.
2. Les autorités chargées de l'application de la loi qui reçoivent les demandes indiquent les raisons de tout refus des demandes en vertu du paragraphe (1) du présent article.

3. Les autorités chargées de l'application de la loi qui reçoivent les demandes ne doivent pas rejeter les requêtes pour des raisons fiscales.

#### Article 12

##### Partage spontané d'informations et d'investigations

Les États parties peuvent, conformément aux principes fondamentaux de leur propre système juridique, prendre les mesures nécessaires pour permettre à leurs autorités chargées de l'application de la loi de partager des informations et des renseignements avec les services correspondants d'autres États parties sans demande préalable, s'il existe des raisons de croire que cela contribuerait à la prévention, à la détection, à l'investigation et à la poursuite des infractions visées par la présente Convention, ainsi qu'au traçage, à la récupération et à la restitution des produits du crime.

#### Article 13

##### Conditions et garanties

1. Chaque État Partie prend les mesures nécessaires pour que ses autorités chargées de l'application de la loi et les personnes agissant en son nom respectent les dispositions relatives à la confidentialité et au respect de la vie privée en ce qui concerne les informations et les renseignements demandés ou fournis, ainsi que le processus et le contexte de leur échange.
2. Conformément à la présente Convention, les autorités chargées de l'application de la loi ne peuvent pas utiliser les informations, renseignements ou documents échangés entre elles autrement que sur demande expresse, y compris le transfert ou la divulgation, sans le consentement écrit préalable de l'autorité qui a fourni ces informations, renseignements ou documents.
3. Les autorités chargées de l'application de la loi qui reçoivent des informations et des renseignements ne peuvent les utiliser à des fins autres que celles spécifiées dans la requête.

#### Article 14

##### Protection des données

Sans préjudice des engagements et obligations des États parties en vertu des règles internationales applicables en matière de protection des données :

1. Les informations et les renseignements échangés dans le cadre de la présente Convention sont soumis aux dispositions nationales en matière de protection des données dans l'État partie requis, et les autorités qui reçoivent de telles informations et renseignements sont tenues de :
  - a) Ne pas partager les informations et renseignements avec les tiers sans l'accord écrit préalable de l'autorité chargée de l'application de la loi fournissant ces informations ou renseignements.
  - b) Protéger les informations et les renseignements contre tout accès ou divulgation non autorisés et, à cet égard, informer rapidement l'autorité chargée de l'application de la loi fournissant des informations ou des renseignements en cas de divulgation ou d'accès non autorisé à ceux-ci, y compris la perte ou la fuite de données.



2. Les dispositions relatives à la protection des données contenues dans le présent article continuent de s'appliquer même après la résiliation de la présente Convention, ainsi qu'en cas de retrait d'un État partie de la présente Convention.

#### Chapitre IV

##### Mécanismes de mise en œuvre

#### Article 15

##### Application de la Convention

1. Les États parties, conformément aux Principes fondamentaux de leur propre système juridique, prennent les mesures nécessaires pour assurer la mise en œuvre de leurs obligations et devoirs découlant de la présente Convention.
2. Chaque État partie désigne, conformément aux principes fondamentaux de son propre système juridique, une ou plusieurs autorités chargées de l'application de la loi aux fins de fournir une assistance dans le cadre des activités menées dans le cadre de la présente Convention, et informe le Secrétariat général du nom de la partie ou des autorités désignées à cette fin et de tout changement qui y est apporté. Le Secrétariat général diffuse à son tour ces informations auprès de tous les États parties.
3. Chaque État Partie informe le Secrétariat général dans la langue ou les langues dans lesquelles il recevra les demandes, et le Secrétariat général en informera à son tour toutes les autres Etats Parties.

#### Article 16

##### Conférence des États parties à la Convention

1. Une conférence des États parties est instituée en vertu de la présente convention aux fins d'améliorer la capacité et la coopération des États parties pour atteindre les objectifs énoncés dans de la présente Convention, et d'encourager sa mise en œuvre.
2. Le Secrétaire général convoque la Conférence au plus tard un an après l'entrée en vigueur de la présente convention. Par la suite, des réunions régulières de la Conférence se tiendront conformément au règlement intérieur adopté par la Conférence, ou selon ce que l'intérêt peut exiger afin d'assurer la mise en œuvre optimale de la présente convention. Les États parties sont encouragés à assister à la Conférence des chefs des services en charge de l'application de la loi visés au paragraphe (2) de l'article (15) de la présente Convention.
3. La Conférence adopte des statuts et des règles régissant la conduite des activités énoncées dans le présent article, y compris des règles concernant l'admission et la participation d'observateurs, et le remboursement des dépenses engagées pour la réalisation de ces activités.
4. La Conférence adopte des activités, des procédures et des méthodes de travail pour atteindre les objectifs de la Convention, notamment :
  - a. Faciliter l'échange et la diffusion d'informations relatives aux méthodes et aux tendances de la lutte contre les crimes couverts par la présente convention, ainsi qu'aux

exemples d'application réussie dans la lutte contre ces crimes et dans la récupération des produits du crime.

- b. Coopérer avec les organisations internationales et régionales liées à la lutte contre les crimes visés par la présente Convention.
5. La Conférence, si elle l'estime nécessaire, prend toute décision propre à assurer la mise en œuvre effective de la Convention.
6. La Conférence assurera le suivi des mesures prises par les États parties pour mettre en œuvre la présente Convention, et des difficultés qu'ils rencontrent pour le faire, à travers les informations échangées par ces États.
7. La Conférence peut, si elle le juge nécessaire, créer tout mécanisme, organe, comité ou groupe de travail ad hoc pour aider à la mise en œuvre effective de la Convention.
8. La Conférence adopte les amendements proposés à la présente convention par les États Parties conformément à l'article (21) de cette même convention.
9. Les décisions de la Conférence sont prises à l'unanimité ou, si le consensus n'est pas atteint, à la majorité des deux tiers des voix des États parties présents et votants.

#### Article 17

##### Secrétariat général

Le Secrétariat général fournira les services nécessaires à la Conférence par les moyens suivants :

1. Aider la Conférence à mener à bien les activités découlant de la présente Convention, prendre des dispositions pour la tenue de ses réunions et leur fournir les prestations nécessaires.
2. Aider les États parties, sur leur demande, à fournir des informations à la Conférence conformément à la présente Convention.
3. Préparer un rapport périodique, à présenter à la Conférence, fondé sur les points de vue reçus des États parties sur les défis et obstacles qui entravent sa mise en application, outre les mécanismes proposés pour les surmonter.
4. Coopérer, le cas échéant, avec les Secrétariats des autres organisations internationales et régionales compétentes.
5. Créer une base de données des autorités chargées de l'application de la loi et des agents de liaison au sein de ces autorités, la mettre à jour chaque fois que nécessaire ou à la demande d'un État partie, et la diffuser aux autres États parties.

#### Chapitre V

##### Dispositions finales

#### Article 18

##### Règlement des litiges

1. Les États parties s'efforcent de régler, par voie de négociation, les litiges qui pourraient surgir lors de l'interprétation ou de la mise en œuvre des dispositions de la présente convention.



2. En cas d'échec de parvenir à un consensus par voie de négociation dans un délai raisonnable, le différend sera soumis au Secrétariat général pour le porter en arbitrage avec le consentement de tous les États parties au différend.

#### Article 19

##### Signature, ratification, acceptation, approbation et adhésion

1. La présente Convention est ouverte à la signature de tous les États membres de l'OCI à compter de la date du 25 chaâbane 1444H (17 mars 2023) dans la ville de Djeddah.
2. Les organisations internationales ou régionales peuvent se voir accorder le statut d'Observateur, en vertu de l'Article 4 de la Charte de l'OCI et des Règles régissant le Statut d'Observateur auprès de l'Organisation de la Coopération Islamique, à condition de remplir les « Conditions d'Engagement » formulées par la Conférence des États Parties à la présente Convention.
3. La présente Convention est soumise à la ratification, l'acceptation ou l'approbation, et les instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation doivent être déposés auprès du Secrétaire général.
4. La présente Convention est ouverte à l'adhésion de tout État membre de l'OCI. Les instruments d'adhésion doivent être déposés auprès du Secrétaire général.

#### Article 20

##### Entrée en vigueur

1. La présente Convention entrera en vigueur le trentième jour après la date de dépôt du dix-neuvième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion ; Aux fins du présent paragraphe, aucun instrument déposé par une organisation internationale ou régionale n'est réputé s'ajouter à ceux déposés par les États membres de cette même organisation.
2. Pour chaque État membre qui ratifie, accepte, approuve ou adhère à la présente Convention, après le dépôt du dix-neuvième instrument relatif à cette procédure, la présente Convention entrera en vigueur le trentième jour après la date à laquelle cet État aurait déposé l'instrument pertinent, ou à la date à laquelle la présente Convention entrera en vigueur conformément au paragraphe (1) du présent Article, selon la dernière éventualité.

#### Article 21

##### Amendement

1. Après l'expiration d'un délai de cinq ans à compter de l'entrée en vigueur de la présente Convention, chaque État partie peut proposer un amendement à celle-ci et le transférer au Secrétaire général, qui informe alors les États parties et la Conférence de l'amendement proposé, aux fins de l'examiner et de prendre une décision sur la proposition. La Conférence met tout en œuvre pour parvenir à un consensus sur chaque proposition d'amendement, et si tous les efforts pour parvenir à un consensus s'avèrent vains et qu'aucun accord ne peut être atteint, l'adoption de l'amendement, en dernier ressort,



requiert la majorité des deux tiers des voix des États parties présents et votants à la réunion de la Conférence.

2. Un amendement adopté conformément au paragraphe (1) du présent article est soumis à ratification, acceptation ou approbation par les États parties.
3. Un amendement adopté conformément au paragraphe (1) du présent article entre en vigueur pour tout État partie trente jours après la date à laquelle cet État partie a déposé son instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation de cet amendement auprès du Secrétaire général.
4. Lorsque l'amendement entre en vigueur, il lie les États parties qui ont exprimé leur acceptation d'être liés par celui-ci, et les autres États parties restent liés par les dispositions de la présente Convention et tout amendement antérieur qu'ils ont ratifié, accepté ou approuvé.

#### Article 22 Retrait

Tout État Partie peut se retirer de la présente Convention en adressant une notification écrite au Secrétaire général, et ce retrait prend effet un an après la date de réception par le Secrétaire général de cette notification. Les demandes adressées à l'État partie qui se retire restent en vigueur à son encontre dès lors qu'elles auront été envoyées avant l'expiration du délai de retrait.

#### Article 23 Dépôt

L'original de la présente Convention sera déposé auprès du Secrétaire général, ses versions arabe, anglaise et française faisant également foi, qui l'enregistrera à son tour auprès de l'Organisation des Nations unies, conformément aux dispositions de l'article 102 de sa Charte. Des copies certifiées conformes seront distribuées aux États parties.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment mandatés par leurs gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention.



صورة طبق الاصل